الأنباء
الخميس 3 مارس 2016

المكتب التنفيذي أكد ضرورة توفير الدعم الصحي للاجئين السوريين

خطط كويتية لمواجهة الأمراض السارية بالمنطقة

د.علي العبيدي

القاهرة ـ هناء السيد

اتفق وزراء الصحة أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب على أهمية تقديم العون الصحي للدول العربية المضيفة للاجئين السوريين، ودعم القطاع الصحي في دولة فلسطين بالإضافة إلى عقد منتدى وزاري دوري كل عامين لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية حتى عام 2030 في القطاع الصحي في الدول العربية.

وقال وزير الصحة رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب د.علي العبيدي للصحافيين في ختام أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب إن المشاركين أعدوا مشروع جدول الأعمال ومشاريع القرارات الخاصة بالدورة الوزارية الـ45 للمجلس بالجامعة العربية برئاسة موريتانيا.

وأضاف د.العبيدي أن الاجتماع ناقش ضمن بنوده، تقريرا حول نشاط الأمانة الفنية للمجلس بين دورتي الانعقاد وما قامت به اللجان الفنية والدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ القرارات خاصة ما يتعلق بموضوع التشريعات الصحية والاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز «2014 – 2020» وكذلك موضوع «تحسين صحة الأمهات واليافعات والأطفال في المنطقة العربية» بالإضافة إلى تطوير عمل المكتب التنفيذي والمجلس الوزاري.

وزاد أن المكتب ناقش عددا من المقترحات لتطوير عمل المجلس والمكتب التنفيذي حيث اتفق المشاركون على تشكيل لجنة فنية استشارية من الدول الأعضاء لدراسة مقترحاتهم في هذا الإطار والتنسيق مع المراكز الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

وكشف العبيدي أن الكويت تقدمت بمقترحات لتطوير الوضع الصحي وتبادل الخبرات في إطار المقترحات المقدمة من الدول العربية خلال الاجتماع، موضحا أن المقترحات الكويتية تتعلق بخطط الطوارئ والتأهب للأمراض السارية في المنطقة، لافتا الى أن ذلك ينسجم بشكل كامل مع أهداف منظمة الصحة العالمية ومكتبها الإقليمي بشرق المتوسط فيما يخص الاستجابة للأمراض السارية مثل ما شهدته المنطقة من أمراض مثل «كورونا» «وإيبولا» وغيرها من الأمراض، مشيرا إلى أن الكويت اقترحت أن تكون خطط الطوارئ لمعالجة مثل هذه الأمراض السارية ضمن جدول أعمال المجلس.

الشمري مديراً للعلاج بالخارج والعجمي نائباً له.. والقبندي إلى ألمانيا قريباً

«الصحة» بدأت فعلياً تطبيق لائحة العلاج بالخارج الجديدة

عبدالكريم العبدالله

بدأت وزارة الصحة فعليا بتفعيل اللائحة الجديدة للعلاج بالخارج، واستقبلت المستشفيات طلبات المرضى الراغبين بالعلاج بالخارج خلال الاسبوع الحالي. وحسب النظام الجديد الذي ينص على ان يتقدم المريض او احد من ذويه أو ممن له الصفة القانونية لدى إدارة المستشفى الذي يعالج فيه المريض بعد تعبئة النموذج المعد لذلك، واستيفاء جميع البيانات والمستندات المطلوبة، بحيث تقوم إدارة المستشفى بتحديد موعد اللجنة التخصصية وإبلاغ المريض بهذا الموعد.

وجاء في اللائحة الجديدة أن قرارت اللجان التخصصية بالموافقة على العلاج بالخارج ليست نهائية، بل تعرض على اللجنة العليا للعلاج بالخارج لاعتمادها من عدمه، وفي حال رفض المريض امام اللجنة التخصصية من حقه التظلم أمام اللجنة العليا مرة واحدة فقط، ولا يجوز التظلم مرة أخرى. أما في حال رفض التظلم فإن للمريض التقدم للعلاج بالخارج امام اللجنة التخصصية في المستشفى بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الرفض في اللجنة العليا.

وأشارت اللائحة الجديدة الى أن صلاحية قرار السفر للعلاج بالخارج شهرين بعد اعتماده من وكيل الوزارة، ويمكن تمديده شهرا واحدا في حال تأخر الموعد، وفي حال عدم سفر المريض لأي سبب من الأسباب خلال المدة المشار إليها يعاد عرضه على اللجنة الطبية التخصصية مرة أخرى كطلب جديد.

ولفتت اللائحة الى ان لكل مريض مرافق واحد بدون مخصصات ويحصل على تذكرة سفر فقط، علما بأن تذكرة السفر تكون على الدرجة السياحية، ولا يجوز رفع الدرجة لاي سبب من الأسباب.

وجاء في اللائحة الجديدة اقتصار إرسال حالات العلاج الطبيعي للمراكز الطبية الأهلية في الكويت ولا ترسل للعلاج خارج الكويت، ويستثنى من ذلك بعض حالات التأهيل الصحي وبعض حالات الأطراف الصناعية.

وشددت اللائحة الجديدة على عدم تحمل الوزارة التعويض عن نفقات العلاج للمرضى الذين عولجوا على نفقتهم الخاصة، والنظر فقط في طلبات تحمل العلاج للحالات الطارئة والحوادث التي يتعرض لها المواطنون خارج البلاد.

مدير ونائب

علمت «الأنباء» من مصادر صحية مطلعة أن وزارة الصحة كلفت د.سالم الشمري مقرر اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج بالقيام بوظيفة مدير إدارة العلاج بالخارج لحين عودة مديرها د.مبارك القبندي من الإجازة، علما بأن د.القبندي سيمارس عمله كملحق صحي في المكتب الصحي بألمانيا خلال الفترة المقبلة بعد أن صدر قرار بهذا الشأن مؤخرا، وسيقدم طلب إعفائه من إدارة العلاج بالخارج قريبا، وسيتم تكليف مدير آخر بهذا المنصب.

وأكدت المصادر أن وزارة الصحة كلفت نائب مدير مستشفى مبارك الكبير د.محسن العجمي القيام بأعمال نائب مدير إدارة العلاج بالخارج بالإضافة إلى عمله، وقد بدأت وزارة الصحة فعليا بتفعيل اللائحة الجديدة للعلاج بالخارج.

أكدت الحاجة إلى إعداد مشروع قانون لتنظيم العملية التعليمية

الحركة الشعبية الوطنية تطالب الحكومة بإنشاء هيئة مستقلة لاستقدام العمالة المنزلية

محمود الموسوي

سعود الحجيلان

خالد القفيدي

أحمد العنزي

جانب من الحضور (أحمد علي)

أكد رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود الحجيلان ان الحركة تضع قضايا الوطن والمواطن نصب أعينها، فلا تتحرك إلا من منطلق المصلحة الوطنية بعيدا عن الأهواء والنوازع الشخصية، فالمواطن الكويتي خط أحمر لن نسمح بتجاوزه، مستخدمين كل الوسائل السلمية في التواصل مع جميع الجهات المعنية، بادئين بأنفسنا بالعديد من المبادرات التي تحتاج إلى آذان صاغية.

وقال الحجيلان خلال الندوة التي أقامتها الحركة في مقرها بمنطقة فهد الأحمد امس الاول بعنوان «العمالة المنزلية ومعاناة المواطن»، انها رسالة من رسائل الحركة الشعبية الوطنية لأعضاء الحكومة ومجلس الأمة ولكل مسؤول غيور في هذا البلد لإيجاد حل ناجع لهموم ومعاناة المواطن ومنها مشكلة العمالة المنزلية التي تؤرق الجميع وتثقل بأسعارها الباهظة والمبالغ فيها كاهل الأسرة وتحملها فوق قدرتها المادية وخصوصا في ظل ظاهرة الغلاء الفاحش لمختلف السلع الحيوية والتي نعاني منها جميعا دون ضابط أو رابط لارتفاع الأسعار وجشع التجار.

وزاد: «تعلمون جميعا ان مكاتب استقدام العمالة المنزلية أساءت كثيرا إلى سمعة الكويت المحلية والدولية، وأمام المنظمات الحقوقية وقد عرضتها لأن تكون في القائمة السوداء بالاتجار بالبشر، فالتقارير الواردة إلى المنظمات العالمية لم تشر إلى حسن التعامل من قبل هذه المكاتب وإنما إلى رغبة جامحة في التمادي في رفع أسعار الخدم إلى أرقام تصل إلى 1500 دينار دون رقيب او حسيب.

وأضاف: «لقد أدركت الحركة الشعبية الوطنية خطورة ما تقوم به مكاتب استقدام العمالة المنزلية والمسؤولية الملقاة على كاهل الكويت وخطورة وضعها ضمن القائمة السوداء عالميا، فتقدمت في 2014 باقتراح بإنشاء هيئة حكومية لاستقدام العمالة المنزلية ونشرته الصحف اليومية، وها نحن اليوم وبسبب الظروف المأساوية للمواطنين نعيد الكرة لأننا لم نلحظ اي خطوة جادة حيال معالجة هذه القضية على أرض الواقع».

وتساءل: «لا أعلم ماذا يجب على المواطن في الكويت ان يتحمل؟ هل يتحمل ضعف الرعاية الصحية وتهالك المستشفيات الحكومية؟ التي لا تستطيع التعامل مع الأعداد الكبيرة خصوصا في مستشفيات العدان والجهراء، أم من المواعيد التي قد تصل إلى شهور للحصول على العلاج الذي كفله له الدستور، مما يضطره للجوء للمستشفيات الخاصة، هل عليه أن يتحمل تبعات تدني مستوى الخدمات التعليمية المتعمد مما تسبب في رواج سوق الدروس الخصوصية ليضيف هذا البند إلى أوجاع ميزانية الأسرة ويحمل المواطن فوق طاقته المالية، مبينا ان التعليم تحول من رسالة إلى تجارة ومن إعداد وتنمية قدرات المواطن ليكون أحد أعمدة التنمية وأجنحتها الرئيسية إلى ساحة لإنتاج أنصاف المتعلمين».

واستطرد: «ما لا تدركه الحكومة أن ملفي الرعاية الصحية والتعليم ملفات تتعلق بأمن المواطن وسلامته وتأهيله ومستقبل التنمية في البلاد على اعتبار أن الفرد أغلى ما تملكه من موارد، وعليه فإن إهمال هذين الملفين مخالفة جسيمة لبنود الدستور الذي كفل التعليم والرعاية الصحية لجميع المواطنين».

وأكد ان الكويت تمتلك إمكانات النهضة التعليمية لتواكب الدول المتقدمة وتحجز لنفسها مكانا في عالم مليء بالمتغيرات. ولذلك فلقد شكلت الحركة فريقا قانونيا لإعداد مشروع قانون لتنظيم العملية التعليمية في الكويت وتطوير الوثيقة التعليمية وستقدمه مشكورة لمجلس الأمة لتبنيه وإصداره حتى الدولة بالتعليم بعد مرحلة من التخبط والفراغ التشريعي في هذا الأمر، موضحا ان الكويت غنية بمواردها المادية وثرواتها الطبيعية إلا أن المواطن مازال يعاني الأمرين بسبب تدني الخدمات وارتفاع الأسعار وتفشي الاحتكار، لافتا الى أنه لا تنمية مع فساد ولا إصلاح دون إرادة سياسية تردع كل من تسول له نفسه باللعب بمقدرات الشعب، لاننا نريد تنمية تتجاوز العبارات الإنشائية وتتحول لواقع ملموس يغير من حياة المواطن للأفضل».

من جانبه، دعا أمين سر الحركة احمد العنزي الى ضرورة وضع حد لهذه المكاتب وإلغائها فهي لا تخضع لرقابة إطلاقا، والأسوأ من ذلك أننا بتنا نسمع عن وجود تواطؤ بين بعض المكاتب والخادمات فهي تهرب من المواطن وعليه بالطبع أن يدفع لها ثمن التذكرة، وأحيانا قد يتعرض المواطن للسرقة أو لضغوطات نفسية، وبالمقابل أيضا تتعرض العمالة لممارسات غير إنسانية، وهذا يدفعنا لإيجاد آلية واضحة المعالم وتحسين ظروف العمالة وطرق استقدامها.

وتساءل العنزي: ما الذي حققه المواطن من هذا الاستقدام الخاسر، لا شيء إلا التعب والإرهاق ودفع الأموال لتذهب لأرصدة المتاجرين بالعمالة المنزلية الذين يسيئون لسمعة الكويت بالمحافل الدولية.

وتابع: «لا يمكن لنا أن نتقدم ونتطور ما لم نحقق العدالة المجتمعية داخل البلاد، من حيث احترام العمالة المنزلية ومنحها حقوقها، وبالمقابل أيضا أن تقوم الحكومة باحترام المواطن والتخفيف عن كاهله بعض الشيء.

من جهته، قال عضو المكتب السياسي للحركة خالد القفيدي إن مشكلة العمالة المنزلية وارتفاع أسعارها الجنوني ما سوى مشكلة من المشاكل تضاف إلى ما يعانيه المواطن وخصوصا اليوم في ظل تدني أسعار النفط والمخاوف من العواقب المستقبلية، لكن اليوم المسألة لا تتعلق بالمواطن فحسب فهناك سجل لدى المنظمات الدولية وخصوصا منظمة العمل الدولية للكويت لا تبعث للروح الاطمئنان.

وأضاف ان الحكومة مقصرة لأنها لم تستمع إلى الملاحظات التي قدمتها منظمات حقوق الإنسان، ولقد صدت الحكومة عن المتابعة وتفعيل المحاسبة وهذا خطر للغاية، وينعكس على علاقات الكويت بالمجتمع الدولي وبسمعته على مستوى العالم أجمع.

لذا، يجب أن تنهض الكويت فيما يخص حقوق الإنسان وتفعل الرقابة والمحاسبة حول هذا الشأن وأن يتم تفعيل قانون العمالة المنزلية حتى تنهض الكويت لمصاف الدول المتقدمة في شؤون حقوق الإنسان. وتابع: «نجدد نحن في الحركة الشعبية الوطنية:

أولا: مطالبتنا بإنشاء هيئة لاستقدام العمالة المنزلية تحت إشراف الحكومة تقوم باستقدامها وعدم تحميل المواطن تكاليف إضافية.

ثانيا: إغلاق مكاتب استقدام العمالة المنزلية والاكتفاء بافتتاح مكتب واحد في كل منطقة للتنسيق مع الهيئة واستقبال الطلبات لتوفير أرقى الخدمات للمواطنين.

ثالثا: إنشاء مراكز متخصصة لتوعية العمالة المنزلية وتدريبها بشكل جيد على العادات والتقاليد الكويتية واحترام الخصوصية.

الحجيلان: مكاتب استقدام العمالة المنزلية أساءت كثيراً إلى سمعة الكويت المحلية والدولية

العنزي: 1500 دينار لاستقدام العمالة مبلغ غير معقول والمواطن الخاسر الأول والأخير

لا يمكن لنا أن نتقدم ونتطور ما لم نحقق العدالة المجتمعية داخل البلاد

القفيدي: نطالب بمراكز لتوعية العمالة المنزلية وتدريبها على العادات والتقاليد

طفرة تكنولوجية في جراحة المناظير بالمستشفى الأميري

قال نائب مدير المستشفى الأميري د.علي العلندا أمس إن المستشفى يشهد طفرة تكنولوجية هائلة في مجال عمليات جراحة المناظير كبديل عن الجراحة التقليدية، مشيرا الى اجراء نحو 1227 عملية باستخدام هذه التقنية خلال عام 2015.

وأضاف د. العلندا في تصريح لـ«كونا» أن عمليات جراحة المناظير لاسيما في حالات أمراض الكبد والقنوات المرارية والمسالك البولية أصبحت الخيار الأول عالميا إذ تساهم في تخفيف الآلام الناجمة عن الشق الجراحي بشكل كبير وسرعة شفاء المريض واستعادته عافيته من المرض.

وأوضح أن المستشفيات الكويتية بدأت باستخدام المناظير في أغلب العمليات الجراحية لدورها في تشخيص وعلاج الكثير من الأمراض شأنها شأن العديد من المستشفيات حول العالم التي تتسابق في استقطاب الكفاءات المدربة لنشر جراحة المناظير.

وشدد العلندا على أن عملية الجراحة بالمنظار تحتاج إلى معرفة واسعة ومهارة كبيرة في استخدام الأدوات والأجهزة المختلفة، مشيرا إلى أن التقنيات الجراحية المستعملة هي ذاتها المستخدمة في عمليات الجراحة المفتوحة لكنها أقل خطورة.

وبين أن عملية المنظار تقوم على استبدال الشق الجراحي بفتحات صغيرة لتنفيذ أصعب العمليات الجراحية بنفس الكفاءة والأداء المتعارف عليهما طبيا مما ضمن لهذه العمليات «انتشارا واسعا» واصفا إياها بـ«الآمنة والأقل خطورة» من ناحية الإصابة بالالتهابات بعد العملية فضلا عن نتائجها الشكلية والجمالية.

وذكر أنه عند إجراء جراحة باستخدام هذه التقنية يتم فتح شقوق صغيرة بقياسات تتراوح بين 3 و10 ملليمترات لنفخ بطن المريض بغاز ثاني أوكسيد الكربون لدرجة معينة بهدف إدخال (كاميرا تنظير فيديو صغيرة) تسمح بإدخال الأدوات اللازمة لإجراء العملية ومتابعة خطواتها عبر شاشة تلفزيونية، مبينا أن هذه الأدوات تلعب دور البديل لليد الجراح في العمليات التقليدية.

وأشار إلى أنه بعد الانتهاء من إجراء العملية يتم إخراج كل الأدوات المستخدمة وإغلاق الفتحة، مؤكدا أن الآثار الناجمة عنها مجرد «ندوب بسيطة غير مرئية تقريبا».

يذكر أن أول عملية جراحية باستخدام تقنية المنظار تمت في عام 1988 على يد الطبيب الفرنسي فرانكوسيس دبويكس لاستئصال المرارة ومنذ ذلك الحين تشهد هذه التقنية تطورات كبيرة سواء في إجراء العمليات الدقيقة والمعقدة أو في مجال العلاج والتشخيص.